مؤسسة إنكي للدراسات والبحوث
Enki Foundation for Studies and Research

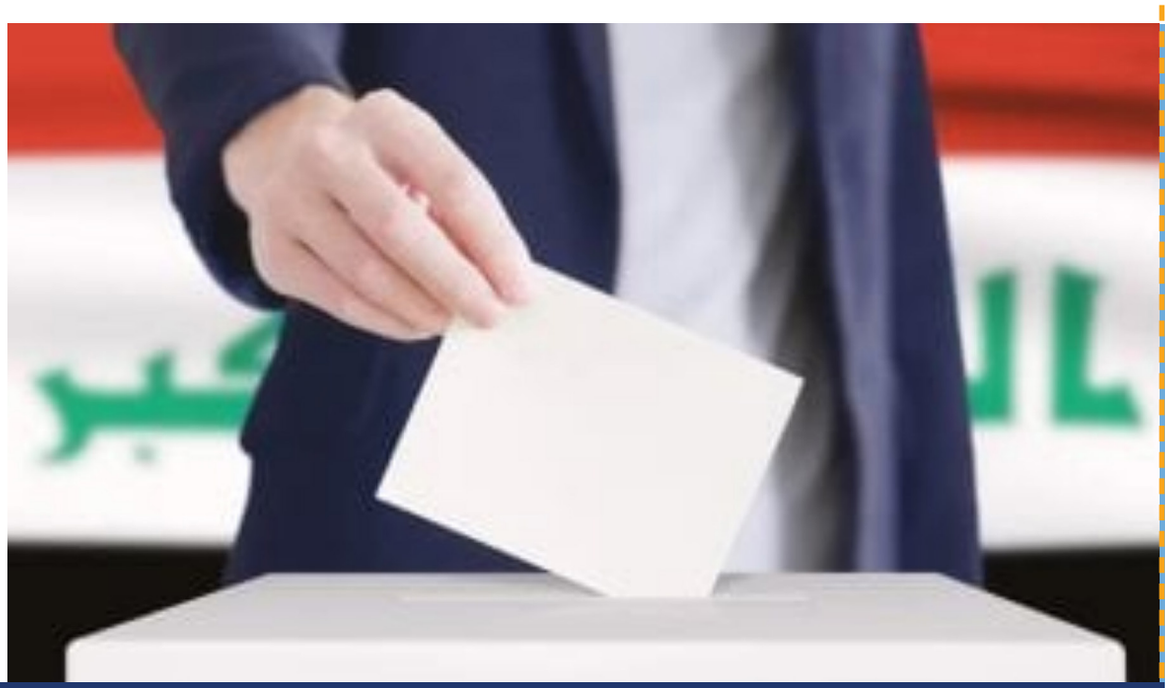

الانتخابات البرلمانية العراقية 2025:

قراءة استراتيجية في البيئة الانتخابية وديناميات التأثير

الفريق البحثي في مؤسسة إنكي للدراسات والبحوث

اللجنة السياسية

المقدمة

تمثل الانتخابات البرلمانية العراقية لعام 2025 محطة استراتيجية لإعادة تقييم مسار التحول السياسي في العراق، ليس من زاوية التداول الانتخابي فحسب، بل بوصفها مؤشراً مركزياً على اتجاهات النظام السياسي وقدرته على التكيف مع المتغيرات المجتمعية ومتطلبات الحكم الرشيد. إذ تتقاطع هذه الانتخابات مع مرحلة تتصاعد فيها الحاجة إلى تجديد الشرعية النيابية، وتطوير آليات صنع القرار، وتفعيل المسار المؤسسي في إدارة الشأن العام بعيداً عن مظاهر الجمود أو إعادة إنتاج المشهد التقليدي.

إن فهم مشهد الانتخابات المقبلة لم يعد خياراً أكاديمياً أو إعلامياً، وإنما يمثل ضرورة لصانع القرار، ولمراكز الرصد والتحليل، وللفاعلين السياسيين والمؤسسات الرقابية؛ وذلك لما تحمله هذه الانتخابات من دلالات تتعلق بمستقبل الاستقرار السياسي، وتركيبة السلطة التشريعية، واتجاهات الرأي العام، وإمكانية ظهور قوى جديدة قادرة على إعادة صياغة خريطة النفوذ داخل الدولة.

وتأتي أهمية هذه الدراسة من كونها تقدم قراءة تحليلية معمّقة تستند إلى منهج استشرافي تفاعلي، يربط بين البيئة السياسية الراهنة والديناميات المؤثرة في سلوك الناخب والقوى المشاركة، بهدف توفير قاعدة معرفية يمكن أن تسهم في دعم صانع القرار، وتزويد مراكز التفكير بخارطة تحليلية دقيقة حول الاتجاهات المحتملة لمخرجات الانتخابات وتأثيرها في تشكيل دورة الحكم القادمة.

وتُبنى الدراسة على ثلاث محاور رئيسة كل محور يناقش قضية مركزية معنية بالعملية الانتخابية القادمة.

المحور الأول:

تحليل البيئة السياسية الوطنية والدولية المؤطرة للعملية الانتخابية

الباحث أنس سعد عبد العزيز
عضو شبكة انكي للبحث العلمي

المقدمة:

في ضوء المرحلة الراهنة التي يمر بها الشرق الأوسط من تحولات جيوسياسية كبيرة، يسود مناخ من الترقب للانتخابات العراقية المرتقبة والتي سوف تجري في تشرين الثاني 2025، لذلك فإنها تكسب أهمية خاصة على المستويين المحلي والدولي، محلياً يتمثل في قدرة الحكومة العراقية والأحزاب السياسية في اكتساب الشرعية وديمومة النظام الديمقراطي العراقي، ودولياً في كيفية الظفر بموطئ قدم في خضم تحولات البيئة الإقليمية التي يعاد تشكيلها.

المحور الأول: البيئة المحلية للانتخابات العراقية

تتضمن البيئة الانتخابية مجموعة واسعة من الظروف السياسية والقانونية والاجتماعية والأمنية، بمعنى أن البيئة هي السياق العام الذي تجري فيه الانتخابات، والتي تساهم في بلوة المخرج النهائي للعملية، وهذه البيئة في نهاية المطاف تمثل الفضاء الحيوي للديمقراطية، وأساس نجاحها، فإذا ما اختل هذا الفضاء وتداعت أركانه، فإنها كفيلة بتقويض التجربة كاملةً، وعلى الرغم من حداثة التجربة الديمقراطية في العراق، إلّا أنه قطع أشواطاً في خلق بيئة سليمة يمكن البناء عليها، من ذلك فإنه من الصعوبة بمكان الإحاطة بجميع معطيات هذه البيئة، لذا فإننا هنا سنتناول جانبين مهمين من البيئة

الانتخابية العراقية، وهي كلٍ من المعايير الدولية، ومدى تطابقها مع التجربة العراقية، والجغرافيا السياسية للانتخابات.

1- المعايير الدولية للانتخابات

تهدف المعايير الدولية للانتخابات إلى خلق بيئة مؤاتية للعملية الديمقراطية، ولعل السؤال الذي ينبغي طرحه هنا هو؛ هل البيئة الانتخابية في العراق عادلة؟ وللإجابة على ذلك لا بد من التطرق إلى أهم المعايير الدولية للانتخابات ومدى تطابقها مع النظام الديمقراطي في العراق. تستمد هذه المعايير بنودها من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمعاهدات والمواثيق الدولية والإقليمية المختلفة، ومن الصعوبة بمكان ذكر المعايير جميعها، فنشير هنا إلى مجموعة من أهم المعايير الواجب توافرها في النظم الديمقراطية.

منذ اعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان تعد الانتخابات الديمقراطية آلية رئيسة في تمكّن الشعب من المشاركة في إدارة شؤون البلاد، وتنص المادة 21 من هذا الإعلان بوضوح بإن الانتخابات كي تصبح حلقة وصل بين الشعب والحكومة، وجب التعبير عن إرادة الناخبين من خلال انتخابات نزيهة ودورية، وشاملة، وسرية، فضلاً عن المساواة[1]. وهذه تمثل أهم المعايير الدولية للانتخابات، بالإضافة إلى ذلك يُعد الإطار القانوني الواضح والمتكامل ضمانة لكل عملية انتخابية، مع ضرورة توافر بيئة أمنية مؤاتية، والعراق في هذا السياق حقق نتائج جيدة في استتباب الأمن على مدار السنوات السابقة، إلّا أن هنالك بعضاً من القصور التشريعي بما يخص القانون الانتخابي، إذ أنه يفتقد إلى إطار قانوني شامل وواضح، كما أنه هنالك قصور في طريقة التعاطي مع المرشحين، فقد زاد أعداد المرشحين المستبعدين بشكلٍ مضطرد في هذه الانتخابات، وهو يحتاج إلى مراجعة، فالديمقراطية من سماتها أنها تترك للمواطنين حرية الاختيار والاستبعاد.

من جانب آخر فإن المعايير الدولية تشير إلى ضرورة توافر الشفافية والمصداقية، تتعلق الشفافية بسلاسة الوصول إلى المعلومات واللوائح والقوانين، والمراقبة على الانتخابات،

1. Shlyk, Alexander. "International Election Observation and Standards." Routledge Handbook of Election Law. Routledge, 2022. 112-123.

واليوم أصبح القضاة على رأس هرم المفوضية العليا المستقلة للانتخابات لضمان نزاهة وشفافية العلمية الانتخابية، ومتاح لجميع المنظمات المحلية والدولية مراقبة الأداء الانتخابي. أما من جانب الموثوقية فإن العراق أحرز تقدماً واضحاً في الحفاظ على نزاهة الانتخابات وموثوقيتها تجاه الناخبين، إذ يتبني اليوم نظاماً الكترونياً لإدارة العملية الانتخابية، باستخدام وسائل تقنية متمثلة بتطبيق النظام البايومتري الخاص بتسجيل الناخبين والتعرف على هوياتهم في يوم الاقتراع، وأجهزة أخرى للعد والفرز الإلكتروني، والذي يُعد تطوراً محورياً في تحسين كفاءة العملية الانتخابية وضمان الشفافية والنزاهة، وهو المعيار الأهم لديمومة النظام الديمقراطي[1].

من جهة أُخرى فإن زيادة الثقة في الإجراءات الفنية للانتخابات لم يصاحبه موثوقية كبيرة فيما تفرزه العملية الانتخابية من نتائج واقعية ملموسة، إذ لم ينبثق عن الانتخابات السابقة فائزون حقيقيون وإنما مجرد قوائم تحصد مقاعد أكبر من غيرها بفارق لا يؤهل إحداها لتشكيل الحكومة[2]، بمعنى آخر أن الانتخابات عادة لا تعطي نتائج واضحة، ويصار إلى توافقات قد لا تلبي طموح الشعب، وهو أمر يزيد من حالة العزوف لدى الناخبين، ويقلل من ثقته في مخرجات العلمية السياسية، والذي من شأنه أن يسارع في المستقبل المنظور في خلق تيار مقاطعة منظّم، يخل بشرعية النظام.

بناءً على ذلك يمكن القول إن البيئة الانتخابية في العراق ليست بيئة مثالية، إذ أنه لا توجد بيئة مثالية في دول العالم قاطبةً، فكيف إذا ما كان هذا البلد حديث عهدٍ بتجربته الديمقراطية، لذا فإن السعي والبناء على تطوير النظام القائم هو واجب المرحلة للوصول إلى بيئة أكثر عدالةً لجميع المكونات، بمعنى آخر أن البيئة المحلية للانتخابات لا يشترط لها أن تكون مثالية بقدر ما أن تكون تنافسية حقيقية لا تقصي جهة ما أو أشخاصاً بعينهم.

---

1. رشيد عمارة، جلنار عمر عبد الكريم، رقمنة الانتخابات السياسية في العراق، المجلة السياسية والدولية، جامعة المستنصرية، بغداد، المجلد63، العدد63، 2025.

2. Cordesman, Anthony H. Uncertain Iraqi Election and the Need for a New US Strategy. Center for Strategic and International Studies (CSIS), 2022.

2- الجغرافيا السياسية للانتخابات

يتبع العراق في نظامه الانتخابي الدوائر المتعددة، وفقاً للتقسيم الإداري للمحافظات، لكن هذا التقسيم لا يستوضح حقيقة التباين السياسي، لذا يمكن تقسيم العراق جغرافياً إلى ثلاثة مناطق، والتي يمكن وصفها بأنها مناطق ذات طابع هوياتي خاص لكلٍ منها، وهو ما يعكس تمثيلها السياسي، أولاً: المنطقة الشمالية: التي تتكون من غالبية كردية، يسيطر فيها حزبين رئيسيين، الديمقراطي الكردستاني، والاتحاد الوطني، وأبرز القضايا المهيمنة في هذه المنطقة هي علاقة الإقليم في بغداد والهوية الكردية، لكن حدة التنافس بين أحزابها قد تضعف موقفها التفاوضي في بغداد.

والمنطقة الثانية هي الوسطى والغربية، تتميز هذه المنطقة بطابعها القبلي، وتتبع هذه المنطقة البيت السني مع هيمنة بدأت تتضاءل لحزب تقدم بالتزامن مع صعود أحزاب سياسية منافسة، وازدياد المنافسين له، السمة الأبرز للأحزاب في هذه المنطقة أنها ذات امتداد عشائري أكثر منها مدنية أو قائمة على برامج حكومية، لذا فإن أدائها مرتكز بشكل كبير على التنافس فيما بينها، أكثر مما تتنافس مع الأحزاب في مناطق التقاطع مع الدوائر الجغرافية الأخرى. أما المنطقة الثالثة والأكبر هي الوسطى والجنوبية، ومع انسحاب تيار السيد (مقتدى الصدر)، فالهيمنة أصبحت لصالح الإطار التنسيقي، لكن هذا الإطار لم يعد صفاً يتحرك على مسارٍ واحد، وإنما حدثت إزاحة جيلية من خلال صعود تيار منافس لزعمائه المخضرمين، وأصبح يطلق عليه تيار الواقعية، والجدير بالذكر أن المنافسة داخل البيت الشيعي أكثر تعقيداً وتركيباً، فإذا كانت المنطقتين السالفتين تتميز بأن التنافس يدور في الإطار المحلي، فإن المنطقة الجنوبية، تتخذ بعداً خارجياً، على اعتبار أن البيت الشيعي هو من يؤسّس الحكومة ويرسم مسارات الاستراتيجية العراقية، لذلك فهو أكثر احتكاكاً بالبيئة الخارجية، وبالتالي فالتنافس يقوم على رهانات السياسة الموجهة نحو البيئة الإقليمية والدولية.

وعلى نحو مكملٌ لما سبق يمكن القول، أن التنافس في البيت الكردي والسني قائم على حصد مكاسب داخلية ذات طابع محلي، على العكس من البيت الشيعي

الذي يروم في هذه المرحلة الحساسة في هيكلة حكومة تمتلك شرعية سياسية لغرض التعاطي مع المتغيرات الخارجية.

المحور الثاني: البيئة الدولية وتأثيرها على الانتخابات العراقية

يمتزج السياق المحلي والدولي بصورة مركبة يتزايد معها حالة من الإرباك السياسي، مما يقود إلى ضرورة الإدراك بأن أهمية هذه الانتخابات لا تكمن في ذاتها وحسب، وإنما في توقيتها الحساس في ظل بيئة إقليمية مضطربة، والتي يعاد تشكيلها بعد أحداث طوفان الأقصى، وفي إطار التحليل هذا، فإن البيئة الدولية والإقليمية للانتخابات ليست مؤاتية، إذ تتخللها صعاب وقيود، ترافقها مطالب دولية بإعادة صياغة الأداء الاستراتيجي للعراق، إزاء ذلك فإن ما تتطلع إليه الولايات المتحدة الأمريكية وبعض القوى الإقليمية في الشرق الأوسط، هو أن تحاكي هذه الانتخابات التغيرات التي تجتاح المنطقة، وأن يعيد العراق تموضعه الاستراتيجي، وإلا فإنه يخاطر بالتخلف عن الركب، الذي يرافقه عبئاً استراتيجياً، وتهديد بالعزلة الدولية، وفقاً للمنظور الأمريكي.

على صعيدٍ آخر فإن العراق يسعى إلى تمرير رسالة إلى المجتمع الدولي من خلال الانتخابات، دلالتها بأنه بلدٌ حر وديمقراطي ذي سيادة تامة، غير متحيّز ويتمتع باستقلالية عالية، ولا ينساق للتوجهات الخارجية، ويتخذ مساراً توازنياً في علاقاته الدولية، وقادر على التعامل مع الاستقطاب الإقليمي والدولي.

في نهاية المطاف فإن السياق المحلي للانتخابات العراقية يستوضح من خلال محركات الانتخابات من أطر سياسية وقانونية واجتماعية وهوياتية، وهي بالتالي بيئة معقدة تحتاج نظاماً يتكفّل بحماية حقوق الطيف الواسع من المكونات، وترسيخ تجربته الديمقراطية، في مقابل البيئة الدولية التي يمتزج فيها قدر كبير من الفرص والقيود، ودور العراق في المرحلة التالية للانتخابات هو كيفية المضي بسلوك استراتيجي يظفر بالفرص ويتجاوز القيود، حتى يتسنى له أن يعيد ذاته كقوة وازنة في الشرق الأوسط.

المحور الثاني

خارطة التحالفات السياسية لانتخابات عام 2025م في العراق

د. علي عبد المطلب صادق
عضو شبكة انكي للبحث العلمي

أهمية التحالفات السياسية:

تدور المنافسة الانتخابية الحقيقية لسنة 2025م في العراق حول من يمتلك زمام المبادرة في تشكيل الكتلة الاكبر ومن يستطيع أن يفرض شروطه تحت قبة البرلمان، لذلك تسعى التحالفات المعلنة الى التموضع بشكل أفضل في الخارطة الانتخابية عبر استثمار القواعد الجماهيرية وامتدادات الدوائر الانتخابية وابعاد الخطابات السياسية والدعايات الانتخابية وكل ما يعزز فرص الفوز، إذ يعد الحصول على أكبر عدد من مقاعد مجلس النواب وتحقيق الاغلبية النيابية الهدف الرئيس لأي كتلة سياسية، تتحدد بموجبها طبيعة التحالفات الساعية لتحقيق هذا الهدف، فعدد المقاعد ليس مجرد رقم رياضي جامد بل هو تحصيل انتخابي ديناميكي وحيوي يؤهل لتشكيل الكتلة الأكبر واليد الأعلى عند التفاوض ومصدر القوة ومحور معادلة تؤدي نتائجها الى تشكيل الحكومة المرتقبة، وأن مجرد سعي وتنافس القوى السياسية للحصول على أكبر عدد من مقاعد البرلمان يعد لحظة إدراك لإعادة تحديد أوزان الكتل السياسية داخل النظام السياسي نفسه، أي إعادة توزيع النفوذ داخل الأطر القائمة دون المساس بجوهر بنية النظام السياسي الديمقراطي القائم.

تمثل الانتخابات النيابية المقبلة سادس دورة انتخابية برلمانية في العراق بعد عام 2003م، وتؤكد أغلب المؤشرات استمرار اعتماد جميع التحالفات السياسية على البعد

المكوناتي المستقل في تشكيل قوائمها وتحالفاتها، مع ظهور انقسامات جديدة داخل المكونات السياسية نفسها، ويرى باحثون أن الانقسام الأهم هو الحاصل داخل الإطار التنسيقي المنبثقة عنه الحكومة الحالية، ومن جانب آخر يوصف ذلك الانقسام بأنه تباينا طبيعيا في وجهات النظر، وأن دخول بعض أطراف الإطار في الانتخابات المقبلة على نحو منفرد لا يعني نهاية التحالف، بل قد تعقب النتائج عودة للتوحد تحت قبة البرلمان، وأن الإطار التنسيقي سوف يخوض الانتخابات بقائمة موحدة في محافظات ديالى وكركوك وصلاح الدين ونينوى، وأن استمرار الاصطفاف المكوناتي في التنافس السياسي سببه غياب المشروع الوطني الشامل، فالقوى السياسية التقليدية لا تزال تراهن على قواعدها الجماهيرية للحفاظ على حضورها البرلماني، وتحت ظل أجواء التفكك الحزبي الذي طال غالبية التحالفات السياسية السابقة بدأت تظهر ملامح التنافس الانتخابي، بإعلان رئيس الوزراء محمد شياع السوداني دخوله التنافس الانتخابي بتيار الاعمار والتنمية، إلى جانب تحالف ائتلاف الاساس العراقي برئاسة نائب رئيس البرلمان محسن المندلاوي، وتتنوع سيناريوهات التحالفات السياسية بالاتساق مع الوضع السياسي القائم، كما تطرح العديد من التقارير السياسية بخصوص الانتخابات المقبلة تحالفات جديدة تبعا لحجم التفكك الذي طال قوى سياسية تقليدية مثلت مكونات المجتمع العراقي في كل دورة انتخابية.

وتعتمد نتائج الانتخابات وتوزيع المقاعد البرلمانية الـ 329 مقعدا على حجم المشاركة الشعبية في الاقتراع العام، التي لم تزد في انتخابات مجالس المحافظات عن 41% من نسبة المسجلين في سجلات الناخبين، وفي انتخابات عام 2023م المحلية كان هناك ما يزيد عن 16 مليون ناخب مسجل للتصويت، وهو أقل مما كان عليه الأمر في الانتخابات البرلمانية لعام 2021م، وقد أعلنت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات عن بعض الارقام الرسمية التي عكست واقع البيئة السياسية والتنظيمية للانتخابات المقبلة، فقد بلغ عدد الاحزاب المسجلة رسميا (343) حزبا، فيما يوجد (60) حزبا آخر قيد التأسيس، ومن بين تلك الكيانات السياسية أعلن (118) حزبا رغبته في المشاركة في الانتخابات، بينما تم تسجيل (66) تحالفا انتخابيا جديدا، أكد (24) تحالفا منها مشاركته الرسمية في الانتخابات المقبلة، وتعكس تلك الارقام حجم تفكك التحالفات السياسية من جهة ومحاولة إعادة إنتاج قوى سياسية جديدة بأطر تحالفات جديدة من

جهة أخرى، تحت ظل قانون انتخابي يفضل الكتل الكبيرة على حساب التمثيل الفردي والمستقل.

أهم التحالفات السياسية:

1 – تحالف (إئتلاف الإعمار والتنمية) بقيادة السيد محمد شياع السوداني:

يعكس هذا التحالف محاولة إعادة هندسة التوازنات السياسية من جهة، وفرض معادلة جديدة في التنافس على زعامة المرحلة المقبلة من جهة أخرى، ويضم التحالف سبع كيانات سياسية وشخصيات سياسية واقتصادية من بينها: فالح الفياض رئيس (حركة عطاء)، وأياد علاوي رئيس (تحالف العراقية)، وشخصيات أخرى عشائرية ومدنية مستقلة، يحمل التحالف طابعا اقتصاديا تنمويا يرفع شعارات مرتبطة بالأعمار والاصلاح الاقتصادية والتنمية الاقتصادية، ويواجه التحالف غياب دعم أطراف محورية داخل الاطار التنسيقي بما يؤشر تصاعد التنافس (الإطاري) الداخلي على زعامة الكتلة الاكبر التي تضطلع بتشكيل الحكومة المقبلة، ووصف بعض المحللين السياسيين هذا التحالف بأنه محاولة لخلق مركز ثقل بديل يزاوج بين أدوات الدولة وروافد التأثير السياسي والاجتماعي.

2 – (تحالف دولة القانون) بقيادة السيد نوري كامل المالكي:

يضم التحالف أحد عشر حزبا سياسيا، أهمها حزب الدعوة الاسلامية، والاتحاد الاسلامي لتركمان العراق وحركة البشائر الشبابية، ومن أجل توسيع قاعدة ترشيح التحالف تم تشكيل قوائم جانبية في محافظات عراقية عدة من بينها (تحالف الحدباء الوطني) في الموصل و(تحالف ديالى اولا) في ديالى، و(تحالف صلاح الدين) في صلاح الدين الى جانب كتلة (منتصرون)، وربما يحمل هذا التحالف طابعا تقليديا يهدف الى الهيمنة البرلمانية عبر ضمان تمثيل واسع النطاق.

3 – (تحالف قوى الدولة الوطنية) بقيادة سماحة السيد عمار الحكيم:

يضم التحالف سبعة أحزاب سياسية، أهمها (تيار الحكمة الوطني) و(تحالف النصر) بقيادة السيد حيدر العبادي، يعد تحالف قوى الدولة الوطنية تحالفا سياسيا

اصلاحيا مدنيا، وترتبط فرص نجاحه بقدرته على تقديم مرشحين مقبولين جماهيريا والقدرة على تجاوز إخفاقات الحكومة الحالية.

4 – (قائمة بدر) بقيادة السيد هادي العامري:

تحتفظ القائمة بقاعدة جماهيرية في محافظات ديالى والبصرة وواسط، وتمثل ذراعا سياسيا قويا داخل الإطار التنسيقي.

5 – (قائمة الصادقون) بقيادة الشيخ قيس الخزعلي:

تحاول القائمة إعادة التموضع من خلال عقد تحالفات مع عشائر في محافظات عدة، ومرشحين من مكونات عراقية متنوعة، وربما يعمل التحالف على توظيف ما حصل عليه من مراكز قرار في الحكومة الحالية، كما يعتمد على تفاهمات انتخابية أخرى لتوسيع المشاركة الانتخابية في عدد من المحافظات العراقية.

6 – (تحالف أبشر ياعراق) بقيادة الشيخ همام حمودي:

يضم هذا التحالف سبعة أحزاب منضوية تحته، أهمها المجلس الاعلى الاسلامي العراقي، وحزب اقتدار وطن برئاسة عبد الحسين عبطان، وتجمع العراق الجديد، وتجمع الأسس الوطني، ويحاول التحالف الاستفادة من التاريخ الجهادي للمجلس الاعلى الاسلامي العراقي ومقارعته للنظام الديكتاتوري السابق.

7 – (تحالف إئتلاف الاساس العراقي) بقيادة السيد محسن علي أكبر المندلاوي:

يضم هذا التحالف ثمانية احزاب سياسية أهمها، تجمع الوتد العراقي، والمؤتمر الوطني العراقي، وحركة العراق الوطنية، ويمثل التحالف محاولة لإعادة التموضع السياسي وتقديم نهج جديد من خلال شخصيات شابة ومبادرات جديدة باستمرار، كما يميل الى استقطاب عناصر مستقلة وشرائح من الحراك الشعبي.

8 – (تحالف تصميم) بقيادة عامر الفايز:

يضم التحالف كل من حزب استمرار بقيادة اسعد العيداني، وحزب تجمع العدالة والوحدة، وبرفع شعار الاعتدال الوطني، ويركز على الشخصيات المحلية خصوصا في محافظة البصرة، وهذا يكسبه مرونة بين باقي التحالفات.

9 – (تحالف السيادة) بقيادة السيد خميس فرحان الخنجر:

يضم تحالف السيادة أربع قوى رئيسة أهمها حزب السيادة وتيار المواطنة، ويتمتع التحالف بنفوذ واسع في محافظتي الانبار وصلاح الدين، والقدرة على التنسيق والتحالف مع قوى أخرى بحيث تجمع طبيعة ذلك التحالف بين البعد المكوناتي والبراغماتية والتموضع التفاوضي، وربما يستطيع بقاء التحالف متماسكا إذا استطاع الحفاظ على كتلته، أو أن يدخل بتحالفات انتخابية أوسع.

11 – (تحالف تقدم) بقيادة السيد محمد ريكان الحلبوسي:

تم تشكيل تحالف تقدم بوصفه تشكيلا سياسيا مستقلا بعد انسحاب رئيسه محمد ريكان الحلبوسي من تحالف السيادة، ويضم هذا التحالف عددا من النواب الحاليين وشخصيات مستقلة من محافظة الانبار تحديدا، فضلا عن نخب تكنوقراطية وادارية في بغداد وصلاح الدين، ويتبنى التحالف مقاربة أكثر انفتاحا مع القوى السياسية والمدنية لمكونات الشعب العراقي الأخرى، مع التركيز على الاعتدال الوطني وتجاوز الخطاب المكوناتي الصريح، وربما يعد ظهور محمد ريكان الحلبوسي كقائد سياسي تعزيزا لصورته العامة من خلال التركيز على التحالفات العابرة، وقد تكون فرص نجاحه مرتفعة إذا نسق مع شركاء سياسيين من باقي المكونات العراقية.

12 – (تحالف عزم) بقيادة السيد مثنى عبد الصمد السامرائي:

يضم التحالف احزاب عدة من بينها حزب العزم المدني وكتلة عراق النصر والسلام، نشأ التحالف بعد تصاعد خلافات الشخصيات البارزة والانقسام السياسي في كتلة السيادة التي شاركت في انتخابات عام 2021م، ويتصف تحالف عزم بأنه تحالف تكتيكي ووظيفي في ادائه، ويركز في السباق الانتخابي على مقبوليته في بيئة عشائرية ومناطق محددة من بينها (بيجي، والشرقاط، وتكريت، وسامراء) ضمن محافظة صلاح

الدين، واجزاء من محافظة نينوى، ويسعى تحالف عزم الى الحصول على مقاعد برلمانية كافية تجعله مؤهلا لأداء دور تفاوضي مع الحكومة.

13 – (تحالف الحسم الوطني) بقيادة السيد ثابت محمد سعيد:

يضم التحالف خمسة احزاب سياسية أهمها حركة حسم الاصلاح، وحزب الوفاء، وحزب الحل، ويرتكز في سباقه الانتخابي على شخصيات محلية وعشائرية أغلبها من نينوى والانبار وصلاح الدين، ولا يمتلك بنية حزب سياسي واضح ولا قاعدة جماهيرية كبيرة، لذلك يوصف بأنه تعبير عن تمثيل مناطقي وظيفي أكثر من كونه مشروعا سياسيا، ويحاول تحالف الحسم الوطني خوض الانتخابات والدخول الى البرلمان بعدد محدود من المقاعد ثم محاولة التفاوض والانضمام لكتلة أكبر في مشهد متوقع بعد إعلان نتائج انتخابات عام 2025م، من خلال وجود تحالفات مؤقتة تشكل أداة ضغط في إطار الصفقات السياسية بعد الانتخابات.

14 – (الحزب الديمقراطي الكردستاني) بقيادة السيد مسعود برزاني:

يتمتع الحزب بنفوذ سياسي واسع في محافظتي أربيل ودهوك ويسيطر اقليميا على رئاسة اقليم كردستان العراق، ويعد القوة الكردية الأكبر والأكثر التزاما وتنظيما حزبيا، ويمتلك علاقات اقليمية متميزة خصوص مع تركيا وبعض الدول الخليجية، وبسبب الضعف الاقتصادي والخدمي لإقليم كردستان في الفترة الحالية يواجه الحزب ضغوطا تحالفية بصورة أوسع مع الاحزاب الكردية الاخرى أهمها الاتحاد الوطني الكردستاني وحركة الجيل الجديد، ومع ذلك يحتفظ الحزب الديمقراطي الكردستاني بقاعدة انتخابية راسخة تساعده على حصد غالبية المقاعد ضمن معاقله الانتخابية، وقد يواجه صعوبات في كركوك والمناطق المتنازع عليها بسبب التنازع السياسي والقانوني مع الحكومة الاتحادية.

15 – (حزب الاتحاد الوطني الكردستاني) بقيادة السيد بافال جلال طالباني:

يمثل الحزب القوة السياسية الثانية في اقليم كردستان العراق، وتتمركز قوته في السليمانية واجزاء من كركوك وحلبجة، يعاني الحزب هذه الفترة من ازمات تنظيمية داخلية تفاقمت مع الجناح الاصلاحي بقيادة لاهور شيخ جنكي الذي تم اقصاؤه من

التنافس الانتخابي بشكل حاد، ومع ذلك لايزال الحزب يحتفظ بقوة انتخابية جيدة في السليمانية، مستفيدا من شبكة المصالح في المناطق الخاضعة له وعلاقة التحالف مع بعض قوى الإطار التنسيقي.

16 – (حركة الجيل الجديد) بقيادة السيد شاسوار عبد الواحد:

تعد الحركة تحالفا مدنيا إصلاحيا شعبويا، تم تأسيسها في اقليم كردستان العراق كرد فعل شعبي على ما أعتبر احتكارا للسلطة من قبل الحزبين الكرديين الرئيسيين في الاقليم (الديمقراطي والوطني)، تحظى الحركة بحضور متزايد في المدن والجامعات، وتوصف بانها أكثر ديناميكية بالمقارنة مع الاحزاب الاخرى في الاقليم، وقد نجحت في استقطاب شريحة واسعة من الشباب والمثقفين الناقمين على طريقة حكم الاقليم، ويعرف عن مرشحي حركة الجيل الجديد أنهم الاكثر جرأة في البرلمان، كما تتجه الحركة لتوسيع نفوذها مستفيدة من موجة الغضب الشعبي والتشكيك المستمر في نزاهة حكم الحزبين الرئيسيين، ويحتمل أن تكون حركة الجيل الجديد بيضة القبان داخل الاقليم وفي البرلمان العراقي القادم، وإذا ما ارتفعت نسبة المشاركة الانتخابية فإن فرصة الحركة بالفوز تكون متاحة في المدن من خلال كثافة مشاركة طبقة الشباب والمثقفين.

17 – (تحالف البديل) بقيادة السيد عدنان عبد خضير الزرفي:

يضم التحالف أحد عشر حزبا، أهمها الحزب الشيوعي العراقي برئاسة رائد فهمي، وحزب الاستقلال الوطني برئاسة سجاد سالم، وحزب البيت الوطني برئاسة حسين الغرابي، يرتكز التحالف على خطاب مدني تكنوقراطي والترويج لفكرة الدولة المدنية، ويستقطب تحالف البديل جمهور من الطبقة الوسطى والنخب المثقفة وشريحة الشباب، يحاول التحالف كسر هيمنة القوى السياسية التقليدية المؤثرة في المشهد السياسي الديمقراطي العراقي بعد عام 2003م، ويراهن التحالف على لحظات التسوية داخل قبة البرلمان بعد إعلان نتائج الانتخابات لحصول قائد التحالف على رئاسة الوزراء خصوصا أنه كان مرشحا في انتخابات سابقة.

18 – (التحالف المدني الديمقراطي) بقيادة علي كاظم عزيز الرفيعي:

يضم التحالف حركات مدنية عدة أهمها التيار الاجتماعي الديمقراطي، والمبادرة الوطنية موطني، والأفق المتجدد، ويصنف هذا التحالف ضمن التحالفات المدنية الديمقراطية التي تطالب بإصلاح النظام السياسي عبر بناء دولة مدنية عابرة للتخندق المكوناتي للكتل والاحزاب السياسية، والتركيز على ملفات تعزيز الحريات والعدالة الاجتماعية وحقوق الانسان والمسائلة الديمقراطية بالاعتماد على جهود مجموعة من الناشطين المدنيين والمثقفين واساتذة الجامعات، كما يعتمد التحالف في تحقيق اهدافه على العمل النقابي والتحشيد المدني، وتبقى فرص التحالف في الفوز بعدد كبير من المقاعد ضعيفة، إلا أنه يمكن أن يتحول الى شريك سياسي مقبول لما يشكله من قيمة وطنية مضافة.

تعكس خارطة التحالفات السياسية لانتخابات 2025 تنوعاً واسعاً في الأحزاب والكتل المنافسة، مما يؤكد حيوية المشهد السياسي العراقي وفرص التجديد والتمثيل الشعبي. وفي الوقت نفسه، يضع هذا التعدد مسؤولية على صناع القرار لضمان قدرة الأحزاب على بناء تحالفات استراتيجية مستدامة بعد الانتخابات، بما يعزز الاستقرار السياسي ويتيح استثمار هذا التنافس لصالح تطوير العملية الديمقراطية في العراق.

المحور الثالث

الديناميات المؤثرة في الانتخابات العراقية لعام 2025

د شهد غالب الربيعي
عضو شبكة إنكي للدراسات والبحوث

المقدمة:

تأتي الانتخابات العراقية لعام 2025 في سياق سياسي واجتماعي شديد التعقيد، لكنه لا يخلو من فرص يمكن استثمارها لإحداث تغيير إيجابي في مسار العملية الديمقراطية. فعلى الرغم من التحديات المرتبطة بأزمة الثقة بين المواطن والمؤسسات، وتراجع المشاركة الشعبية في انتخابات سابقة، إلا أن هناك مجموعة من الديناميات التي يمكن أن تُفهم على أنها فرص أو متغيرات إيجابية قد تساهم في تعزيز نزاهة الانتخابات، وزيادة المشاركة، وإنتاج مشهد انتخابي أكثر تمثيلاً وفاعلية. هذه الديناميات لا تُقرأ بمعزل عن الواقع العراقي بل في إطار مقارن وتجريبي، فهي ناتجة عن تراكم تجارب انتخابية، وتطورات تقنية وإعلامية، وبروز قوى جديدة، إضافة إلى متغيرات في سلوك الناخبين ودور المجتمع الدولي. لذلك، فإن قراءة هذه الديناميات بعمق تسمح بتحديد عناصر القوة التي يمكن البناء عليها، وتجاوز الصورة السلبية التي عادة ما ترافق الحديث عن الانتخابات في العراق.

1. تغير أنماط الناخبين

يشهد سلوك الناخب العراقي تغيرات ملحوظة، حيث تتراجع تدريجياً قوة الولاءات التقليدية القائمة على الطائفة أو العشيرة أمام تزايد الاهتمام بالقضايا المعيشية المباشرة مثل فرص العمل، الخدمات الصحية، التعليم، والكهرباء. هذه التحولات تظهر بوضوح

في نسبة المشاركة المتدنية في انتخابات 2021 التي لم تتجاوز 41%، وهو ما يعكس حالة من الانفصال بين الناخب والطبقة السياسية. لكن هذا الانفصال ليس بالضرورة سلبياً، إذ يمكن أن يتحول إلى فرصة إذا استطاعت القوى الجديدة أو المرشحين المستقلين تقديم برامج واقعية وقابلة للتنفيذ. ففي بعض الدوائر، برز توجه الناخبين نحو مرشحين قدموا حلولاً عملية لمشاكل الخدمات المحلية، بعيداً عن الخطابات الأيديولوجية أو الطائفية. ما يعني أن الناخب العراقي يميل بشكل متزايد إلى تقييم المرشحين على أساس القدرة على الإنجاز لا على أساس الانتماء. وإذا ما استُثمر هذا التحول بشكل جيد، فقد يؤدي إلى ارتفاع نسبة المشاركة في انتخابات 2025، خاصة بين الشباب الذين يشكلون غالبية السكان ويبدون حساسية عالية تجاه قضايا البطالة والتعليم والفرص المستقبلية.

2 . البرامج الانتخابية

تُعد البرامج الانتخابية من أهم أدوات التواصل بين الأحزاب والناخبين، فهي تعبّر عن رؤية القوى السياسية لإدارة الدولة ومعالجة أزماتها. غير أن التجارب الانتخابية السابقة في العراق أظهرت ضعفاً واضحاً في هذه البرامج، سواء من حيث المضمون أو آليات التطبيق أو حتى تفاعل الجمهور معها.

ومع اقتراب انتخابات 2025، تتجه الأنظار إلى ما إذا كانت الأحزاب والتحالفات ستتمكن من تحويل البرامج الانتخابية إلى دينامية فاعلة قادرة على استثمار التحولات الجارية في المجتمع العراقي.

عند الحديث عن البرامج الانتخابية السابقة في العراق فكانت في أغلب الدورات السابقة ذات طابع شعاراتي أكثر من كونها خطة تنفيذية واقعية وتركز على عناوين عامة مثل "محاربة الفساد" و"تحسين الخدمات" دون تقديم مؤشرات أو أدوات عملية، كما تغيب عنها الرؤية الاقتصادية والاجتماعية طويلة الأمد، فضلا عن ضعف الترويج الإعلامي لها جعل معظم الناخبين غير مطلعين على محتواها.

وبالنتيجة فقدت هذه البرامج وظيفتها الأصلية كأداة لتقييم المرشحين، وتحولت إلى ديكور انتخابي لا يترك أثراً فعلياً في القرار الانتخابي.

وفي السنوات الأخيرة شهد العراق تحولات سياسية واجتماعية عميقة انعكست بصورة واضحة على طبيعة البرامج الانتخابية ودورها في العملية الديمقراطية. فقد أصبح البرنامج الانتخابي اليوم يمثل مرآة لمدى قدرة القوى السياسية على قراءة الواقع والتفاعل مع متغيراته، بعد أن تغيّر وعي الناخب العراقي بشكل لافت، إذ لم يعد يتأثر بالشعارات العامة أو الوعود الفضفاضة، بل بات يبحث عن رؤى واقعية تتضمن التزامات محددة وقابلة للقياس والتنفيذ.

ومع تزايد إدراك الناخب لأهمية البرنامج جعل من الخطاب الانتخابي مطالباً بأن يكون أكثر عمقاً وملامسة للاحتياجات اليومية للمواطنين، خصوصاً في ظل تفاقم الأزمات الاقتصادية وتراجع مستوى الخدمات وفرص العمل. ومع تنامي هذا الوعي، برزت الحاجة إلى تطوير البرامج بوصفها أدوات للتخطيط السياسي لا مجرد وسائل دعائية، غير أن ضعف القدرات التنظيمية والفكرية لدى كثير من الأحزاب، وغياب المراكز البحثية والاستشارية التي ترفدها بالأفكار، جعل أغلب البرامج تفتقر إلى العمق والواقعية، وتظل محصورة في الإطار الخطابي القصير الأمد.

إن تحويل البرامج الانتخابية إلى عنصر فاعل في الحياة السياسية يتطلب مقاربة جديدة تعتمد إشراك الأكاديميين والخبراء في صياغة البرامج، وتعزيز دور منظمات المجتمع المدني والإعلام في تحليلها ومقارنتها، فضلاً عن تفعيل الرقابة الشعبية لضمان متابعة تنفيذ الالتزامات بعد الفوز. وبهذا يمكن للبرنامج الانتخابي أن يتحول من وثيقة شكلية إلى عقد اجتماعي يعكس علاقة ثقة ومسؤولية متبادلة بين المرشح والناخب، ويجعل العملية الانتخابية أكثر نضجاً واتصالاً بالواقع الاجتماعي والسياسي العراقي.

3 . القوى المدنية والوجوه الجديدة

من الديناميات اللافتة التي قد تؤثر إيجاباً في انتخابات 2025 هي بروز القوى المدنية والوجوه الجديدة التي تسعى لتقديم بدائل عن الأحزاب التقليدية. هذه القوى

غالباً ما تنشأ من خلفيات مهنية أو شبابية، وتحاول تقديم برامج انتخابية تركز على قضايا محددة مثل مكافحة الفساد أو تحسين الخدمات. ورغم أن هذه القوى تواجه تحديات كبيرة على مستوى التنظيم والتمويل، إلا أن قدرتها على الاستفادة من الإعلام الرقمي ومرونتها في الخطاب السياسي يمنحها ميزة تنافسية. في انتخابات 2021، نجحت بعض المرشحات في تجاوز نظام الكوتا والحصول على مقاعد من خلال كسب ثقة الناخبين مباشرة، وهو مؤشر على أن الوجوه الجديدة ليست فقط قادرة على دخول البرلمان عبر النصوص القانونية، بل من خلال قاعدة جماهيرية حقيقية. كما أن وجود هذه القوى يساهم في جذب الناخبين العازفين الذين فقدوا الثقة بالأحزاب التقليدية، إذ يقدمون لهم خياراً بديلاً أقرب إلى تطلعاتهم.

4 . الإعلام والفضاء الرقمي كديناميكية أساسية

يلعب الإعلام اليوم دورًا محوريًا في توجيه الرأي العام، لكنه في العراق بات يتجاوز القنوات الفضائية التقليدية ليشمل فضاءً رقمياً واسعاً يشمل منصات مثل فيسبوك وتويتر ويوتيوب وتيك توك. هذا التحول فتح الباب أمام قوى جديدة ومرشحين مستقلين لا يمتلكون موارد مالية ضخمة للوصول إلى الناخبين، إذ بات بالإمكان إنتاج محتوى قصير ومؤثر يُنشر على المنصات الاجتماعية ليصل إلى ملايين المستخدمين. ومن المعروف أن نسبة استخدام الإنترنت في العراق شهدت قفزة واضحة، إذ وصلت نسب الانتشار إلى ما يقارب 80% في عام 2025، ما يجعل من الإعلام الرقمي قناة أساسية للتأثير على توجهات الناخبين. هذه البيئة الرقمية تُعد فرصة مهمة لأنها تقلل من هيمنة الحملات التقليدية المكلفة، وتسمح بخلق مساحة تنافسية جديدة. فعلى سبيل المثال، شهدت الانتخابات السابقة بروز مرشحين استطاعوا من خلال مقاطع مصورة وحملات إلكترونية محدودة أن يصلوا إلى فئات واسعة من الناخبين الذين يفضلون استهلاك المعلومات عبر الهاتف الذكي بدلاً من التلفزيون. ومن جانب آخر، فإن هذا الفضاء الرقمي يمثل أيضاً أداة رقابية، حيث يقوم الناخبون بنشر صور أو فيديوهات توثق مخالفات انتخابية، وهو ما يضاعف الضغط الشعبي على المفوضية والأحزاب للالتزام بمعايير النزاهة. غير أن هذه الديناميكية لا تخلو من المخاطر، فانتشار الأخبار المضللة والقدرة على استهداف شرائح معينة من الناخبين برسائل مدفوعة قد يؤدي إلى تلاعب في الوعي العام. لذلك

فإن التوصية الأساسية تكمن في تعزيز الوعي الإعلامي لدى المواطنين والمرشحين، وتنظيم الإعلانات السياسية الرقمية بما يضمن الشفافية حول مصادر التمويل والمحتوى.

5. التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي كفرص مزدوجة

إلى جانب الإعلام الرقمي، يبرز دور التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي في الانتخابات العراقية المقبلة على مستويات متعددة. فمن جهة، يمكن للتكنولوجيا أن تعزز نزاهة العملية الانتخابية من خلال استخدام أنظمة العد الإلكتروني أو التطبيقات التي تسمح للناخبين بمتابعة النتائج لحظة بلحظة، فضلاً عن إمكانية تقديم الشكاوى عبر منصات رقمية. هذه الإجراءات تساهم في تقليل الأخطاء البشرية وتعزيز ثقة الجمهور. إلا أن التجربة العراقية السابقة مع العد الإلكتروني كشفت عن مشكلات تتعلق بالشفافية وقبول النتائج، حيث طالبت بعض الأطراف بإعادة العد اليدوي نتيجة الشكوك في الأجهزة. ما يعني أن نجاح التكنولوجيا يتوقف على وجود مسارات تدقيق واضحة وإشراف مستقل. ومن جهة أخرى، يوفر الذكاء الاصطناعي أدوات تحليل متقدمة للحملات الانتخابية، حيث يمكن للأحزاب والقوى السياسية تحليل بيانات ضخمة لفهم أولويات الناخبين وتصميم برامج انتخابية تستجيب لاحتياجاتهم. كما يمكن استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي في أتمتة الحملات الرقمية وإيصال الرسائل بشكل أكثر فاعلية. لكن الوجه الآخر لهذه الديناميكية يتمثل في المخاطر المرتبطة بالمحتوى المزيف. فقد شهد العراق مؤخراً تداول مقاطع صوتية وفيديوهات مولدة بالذكاء الاصطناعي تهدف إلى تشويه سمعة مرشحين أو نشر الشائعات، الأمر الذي يهدد بزعزعة ثقة الجمهور في الحملات الانتخابية. وإذا لم يتم ضبط هذه الممارسات من خلال تشريعات واضحة وآليات للتحقق، فإن الذكاء الاصطناعي قد يتحول إلى أداة لزيادة الاستقطاب والتشويش على الناخبين ومن هنا تأتي الحاجة إلى مزيج من التنظيم القانوني والتدريب الفني لضمان توظيف التكنولوجيا في صالح نزاهة الانتخابات وليس العكس.

6. الدور الخارجي والمراقبة الدولية

لا يمكن إغفال دور المجتمع الدولي كديناميكية إيجابية محتملة في الانتخابات العراقية. فبعثات المراقبة الدولية، سواء من الأمم المتحدة أو الاتحاد الأوروبي، لعبت دوراً مهماً في دورات سابقة عبر دعم المفوضية العليا للانتخابات فنياً وتدريب كوادرها،

إضافة إلى مراقبة يوم الاقتراع وتقديم تقارير تعزز الثقة في النتائج. هذا الدور يوفر شكلاً من أشكال الطمأنة للناخب العراقي الذي يشكك في كثير من الأحيان بقدرة المؤسسات المحلية على ضمان نزاهة العملية. غير أن هذا الدعم يجب أن يبقى ضمن أطر فنية وتقنية، لأن المبالغة فيه قد تُستخدم سياسياً كذريعة للتشكيك في السيادة الوطنية أو كاتهام بالتدخل الخارجي. لذلك فإن التوازن مطلوب: دعم تقني يعزز الشفافية من دون المساس باستقلالية القرار العراقي.

الخاتمة:

تمثل الانتخابات البرلمانية العراقية لعام 2025 محطة استراتيجية فاصلة في مسار التحول السياسي العراقي، ليس فقط بوصفها آلية ديمقراطية لتجديد النخبة السياسية، بل باعتبارها اختبارًا لبنية النظام السياسي ومدى قدرته على التكيف مع الضغوط المجتمعية والتوازنات الإقليمية والدولية. فقد أظهرت القراءة الاستراتيجية أن البيئة الانتخابية في العراق ما زالت متأثرة بعوامل متعددة، من بينها هشاشة الثقة بين المواطن والدولة، واستمرار هيمنة المصالح الفئوية على حساب المصلحة الوطنية.

إنّ ديناميات التأثير في انتخابات 2025 تكشف عن حاجة ملحة لإعادة صياغة العلاقة بين الشرعية الانتخابية والشرعية الشعبية، وبناء بيئة سياسية تقوم على التنافس البرامجي لا الطائفي، وعلى تمكين الناخب من ممارسة دوره بعيدًا عن ضغوط المال السياسي. كما أظهرت المؤشرات أن الاستقرار السياسي والأمني يمثل الشرط الأساس لترسيخ الثقة في المسار الديمقراطي.

التوصيات:

1. تعزيز الإطار التشريعي والتنظيمي للعملية الانتخابية عبر مراجعة القوانين الانتخابية لضمان العدالة في تمثيل الدوائر والفئات، ومنع التلاعب بنتائج التصويت.

2. تمكين المفوضية العليا المستقلة للانتخابات فنيًا وماليًا، وتحصينها من التدخلات السياسية، لتصبح مؤسسة مهنية مستقلة فعلًا.

3. توسيع دور منظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام المستقلة في مراقبة الانتخابات ونشر الثقافة الانتخابية، بما يعزز الشفافية والمساءلة.

4. تبني برامج وطنية للأحزاب السياسية ترتكز على رؤية اقتصادية وتنموية واضحة، بدلًا من الشعارات الطائفية أو الفئوية.

5. تشجيع المشاركة الشبابية والنسائية في العملية الانتخابية، سواء في الترشيح أو التصويت، لتعزيز تمثيل الفئات الحيوية في المجتمع.

6. تعزيز الأمن الانتخابي من خلال التنسيق بين الأجهزة الأمنية والمفوضية، لضمان بيئة مستقرة وآمنة للناخبين.

7. وبذلك، يمكن القول إن انتخابات 2025 تمثل فرصة لإعادة بناء الثقة في التجربة الديمقراطية العراقية، وترسيخ مفهوم الدولة الوطنية القادرة على إدارة التعدد والتنافس ضمن أطر قانونية ومؤسساتية راسخة، بما يمهد لمرحلة جديدة من الاستقرار السياسي والنضج الاستراتيجي في العراق.

المصادر:

1. Arab Barometer – "Amid Persistent Challenges, Iraqis Express Cautious Optimism in Latest Survey". Available at:

2. (https://www.arabbarometer.org/media-news/amid-persistent-challenges-iraqis-cautious-optimism-latest-survey)

3. Al-Bayan Center for Studies and Planning – "Results of the Center's Survey on the 2025 Parliamentary Elections". Available at:

4. (https://www.bayancenter.org/en/202512624/10//)

5. Fazil, Shivan. (2025, November 5). Iraq's High-Stakes Elections Amid Shifting Regional Dynamics. Iraqi Thoughts. Available at:

6. https://1001iraqithoughts.com/202505/11//iraqs-high-stakes-elections-amid-shifting-regional-dynamics/